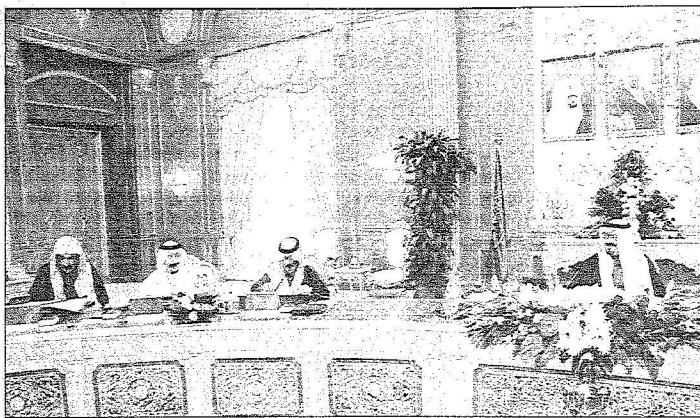


مجلس الوزراء برئاسة ولی العهد يندد باستهتار إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية عدم تحصيل الغرامة من تركه من ترثت عليه إذا توفي قبل أدانها



في اليمى ذي ترسس بنسنة مجلس الوزراء في الرياض أنس

(واس)

العربية السعودية وجمهورية باكستان
الндائية، في خوة الصيحة المرفقة بالقرار،
وتتوزع علىه، ومن ثم رفع النسخة النهائية
الواقعة لاستكمال الإجراءات التالية الآمرة.
ثالثاً: بعد الاطلاع على ما انتهت إليه
اللجنة المشكّلة لدراسة كيفية التخلص من
التفاقيات الطبية الخطرة ومراعاة وضع
ضوابط موحدة تسلوب التخلص منها
وتوحيد الجهود بشأنها مع الحرص على
صحة الإنسان وسلامة البيئة، أمر مجلس
الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يلي:-
أولاً: قيام وزارة الصحة بوضع مشروع
الصيحة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة
النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات
من الخبراء ومواز البحث العلمي الوطني
عن تنفيذه.
ثانياً: التأكيد على الرئاسة العامة للإرصاد
وحملة البيئة بمتابعة الشركات العاملة في
ال المجالات الطبية بشكل عام، و مجال معالجة
التفاقيات الخطيرة بشكل خاص، للتحقق من
للتوصيات التي توصلت إلى ذلك في تقرير
رئيس الهيئة العامة للطيران المدني - أو من
يعينه - بالاتفاق على تقاضي من
المملكة العربية السعودية وجمهورية غالباً في
مجال خدمات النقل الجوي، وذلك في ضوء
معياراً من تطغى أن تؤدي الزيارة التي قام
بها معاون اللاحة الرئاسية للشرق الأوسط
السيد توفيق بيرل دو إيجابي على طريق
إثناء الحصول الجائز على غزة وسير نحو
القدس بجدية.
وبناءً على تلقي مجلس الوزراء على تقرير
رئيس مجلس الاتصالات والتقانة والإعلام
عبد الله بن عبد العزيز سسوه خلال الأيام
الماضية مع عدد من قادة دول العالم
ومبعوثيه وتذاكرات مستجدات الأحداث
وتطوراتها في المنطقة والعالم.
وأوضح وزير النقل وزير التقانة والإعلام
والبنية التحتية جبار بن عبد العزيز بحسب
عقب مجلسه أن المجلس قابع بقلق بالغ
الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة في
ضوء الاتهامات الإسرائيلية ضد المتدينين
الآباء في فلسطين المحلفة ومواصيها
الدول على مختلف المنابر والبيانات
الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
وأعرب مجلس مجدداً عن تنديه واستكاره

الرياضي: واس

وأيق مجلس الوزراء في اجتماعه أمس
برئاسة وفي الحهد ثابت رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع وطيران المفتش العام صاحب
السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز على
عدم تحصيل الغرامة من تركه من ترثت عليه
إذا توفي قبل أدانها وكانت عقوبة الشخص ذي
الصلة العلية أو للمؤسسة الفنية.

كما أقر مجلس الوزراء قيام وزارة الصحة
بوضع مشروع يهدف إلى إنشاء القرارات في
حالات صحة البيئة وإدارة التفاصيل التالية
الخطرة مع الاستفادة من الخبرات وخبراء
البحث العلمي الوطني عن تنفيذه.

وقرر التغlier في نهاية الشهرين السابقات
وحماية البيئة بمتابعة الشركات العاملة في
ال المجالات الطبية بشكل عام، و مجال معالجة
التفاقيات الخطيرة بشكل خاص، للتحقق من
التراموا بالحكم النطاق العام للبيئة، وأن يحال
إلى وزارة التجارة والصناعة والبيئة العامة
للاستفهام كل بحسب اختصاصه - موضوع
التفاقيات التي توصلت إلى أن المجلس شدد
على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي موقفاً
شارقاً إزاء ما يحدث في فلسطين والعمل الجاد
محذياً بأن المجلس إنما اطلع على تقرير
 وأشار العنصر العربي إلى أن المجلس شدد
على حماية الشعب الفلسطيني من إرهاب

وفي مستهل الجلسة أطلع سمو في العهد
المجلس على المباحثات والمشاورات والتفاهمات
التي أجريها خصم الحرب التشرقي الملك
عبد الله بن عبد العزيز سسوه خلال الأيام
الماضية مع عدد من قادة دول العالم
ومبعوثيه وتذاكرات مستجدات الأحداث
وتطوراتها في المنطقة والعالم.

وأوضح وزير النقل وزير التقانة والإعلام
والبنية التحتية جبار بن عبد العزيز بحسب
عقب مجلسه أن المجلس قابع بقلق بالغ
الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة في
ضوء الاتهامات الإسرائيلية ضد المتدينين
الآباء في فلسطين المحلفة ومواصيها
الدول على مختلف المنابر والبيانات
الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
وأعرب مجلس مجدداً عن تنديه واستكاره

الترامها بالأحكام المخصوصة عليها في النظام
العام البيئي الصادر بالرسوم الملكي رقم 34/م
و تاريخ 28/7/1422 ولوائح التنفيذية.
ثالثاً: يحال إلى وزارة التجارة والصناعة
والهيئة العامة لاستثمار كل بحسب
اختصاصه - موضوع تأسيس شركة مساهمة
لمعالجة النفايات الخطرة وتقديم برأسة
نحو مائة مليون جندي الأصدقاء تأسيس
هذه الشركة، والنظر في إمكان دمج الشركات
القائمة حالياً مع الشركة المقترحة، ومشاركة
رؤس المال الأخرى في هذه الحال.
رابعاً: بعد تبليغ قرار مجلس الشورى
رقم 15/13 و تاريخ 1428/5/4 قبل مجلس
الوزراء ما يلي:

- 1- المواقف على عدم تحصيل الغرامة من
شركة عن ترتيب إيداع تمويل أذئانها وكانت
عقوبة المخالفات الصفة الطبيعية أو
للمؤسسة القريبة.
- 2- لا يسري حكم الفقرة (1) من هذا
القرار على الغرامة التي تفرض في العقود
الإدارية بوصفها شرطاً جزائياً تلقانياً ويكون
لها صلاحيات التوضيحي.
- 3- يحل هذا القرار محل قرار مجلس
الوزراء رقم (758) وتاريخ 1393/6/12.
- 4- خالساً: وافق مجلس الوزراء على
تعيينات بالراتبدين (الخامسة عشرة)
(والرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:
1- تعيين سعد بن محمد بن سعد المظفر
على وظيفة (مستشار شرعى) بالراتب
الخامسة عشرة بدوام كامل.
- 2- تعيين عبد العزيز بن إبراهيم بن سعد
المهارلى على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد
للتنمية الاجتماعية) بالراتب الرابعة عشرة
بوزارة الشؤون الاجتماعية.
- 3- تعيين عبد العزيز بن ناصر بن
عبد الرحمن المسعد على وظيفة (مدير عام
الشؤون الإدارية والمالية) بالراتب الرابعة
عشرة بالرعاية العامة لهيئة الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر.